Soroud (10) (2026) : 317 - 338

Al-iṭār at-tashrīʿī wa-al-qānūnī lil-baḥth al-ʿilmī fī al-Maghrib: min akhlāqiyyāt al-baḥth ilā al-akhlāqiyyāt al-miʿyāriyya

The Législative and Legal Framework for Scientific Research in Morocco: From Research Ethics to Normative Ethics

الإطار التشريعي والقانو ني للبحث العلمي في المغرب: من أخلاقيات البحث إلى الأخلاقيات المعيارية

جمال بندحمان
أستاذ التعليم العالي، الدار البيضاء
دكتوراه في تحليل الخطاب

Abstract: This article examines the législative structure of Moroccan law as it relates to scientific research. It clarifies the différence between research ethics, considered as général principles that may not be binding, and normative ethics, codified in binding legal texts. To illustrate this, the study employs comparative methods, comparing the Moroccan legal framework with the législation of various Arab countries. It concludes that thèse laws prioritize the natural sciences while neglecting the humanities, reflécting a négative hiérarchy that values the former and undervalues the latter

The study emphasized that the requirements of scientific research nécessitate distinguishing between reliance on individual and public ethics and codified normative ethics defined by texts and implementation méchanisms. This distinction is crucial because it not only addresses the content of scientific research but also extends to its societal functions and its relationship to the values of citizenship, human rights, and human devélopment. Furthermore, it allows for considération of the context and societal transformations, requiring the considération of four pillars: the pillar of feasibility (which sciences for which society?), the pillar of the relationship of scientific research to others through defining mechanisms for transferring and adapting the natural and human sciences, the pillar of functionality that clarifies the function of sciences and how to harness them to serve human dévelopment without compromising human values, and the pillar of the motivating nécessities in the field of scientific research, subjecting them to contracts with clear objectives, areas, and commitments.

Keywords: Législation, Law, Scientific Research, Normative Ethics, Sciences Humanités, Society, Motivation, Rights, Duités, Charter.

الملخص: يدرس المقال البنية التشريعية للقانون المغربي في ارتباطه بالبحث العلمي، ويبين الفرق بين أخلاقيات البحث باعتبارها مبادئ عامة قد لا تكون ملزمة، والأخلاق المعيارية المقننة في نصوص قانونية مرجعية ملزمة. ولأجل توضيح ذلك اعتمدت الدراسة آليات مقارنة إذ قارنت بين الإطار القانوني المغربي والتشريعات المختلفة في البلاد العربية وانتهى إلى أنها تولي، في قوانينها، عناية كبرى بالعلوم الحقة ولا تهتم بالعلوم الإنسانية مما يعكس تراتبية سلبية تعطي الأهمية للأولى وتبخس قيمة الثانية.

أكدت الدراسة أن متطلبات البحث العلمي تقتضي استحضار التمييز بين التعويل على الأخلاق الفردية والعامة والأخلاق المعيارية المقننة التي تحددها النصوص والآليات التنفيذية لأنها لا تجيب عن أسئلة محتوى البحث العلمي فقط، بل لأنها تطول وظائفه المجتمعية وعلاقته بقيم المواطنة وحقوق الإنسان والتنمية البشرية. ولأنها تسمح بمراعاة طبيعة السياق والتحولات المجتمعية التي تقتضي استحضار أربعة مرتكزات هي: مرتكز الجدوى (أي علوم لأي مجتمع؟)، ومرتكز علاقة البحث العلمي بالآخر من خلال تحديد آليات نقل العلوم الحقة والإنسانية وتوطينهما، ومرتكز وظيفي يبين وظيفة العلوم وكيفية تسخيرها لخدمة التنمية البشرية دون المساس بالقيم الإنسانية، ومرتكز الضرورات التحفيزية في مجال البحث العلمي وإحضاعها لتعاقدات واضحة الأهداف والمجالات والالتزامات .

الكلمات المفاتيح: التشريع، القانون، البحث العلمي، الأخلاق المعيارية، العلوم، العلوم الإنسانية، المجتمع، التحفيز، الحقوق، الواجبات – الميثاق.

تقديم

إذا كان البحث عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص من أجل دراسة إشكالية معينة تسمى موضوع البحث باتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث بغية الوصول إلى حلول ملائمة أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات ذات الصلة[1] (Guibert et Jumel, G (1977، أو أنه مجموع الأعمال التي تسعى إلى اكتشاف معارف جديدة؛ والإجابة عن أسئلة وإشكالات وقضايا ذات صلة بمجال محدد اعتمادا على خطوات إجرائية ومفاهيم عملية قائمة على اختيار منهجي معين (ماتيوزليزروس (2010ص،ص 48 – 49) ؛ فإن إنجازه بالفعالية المطلوبة يصبح غير ذي جدوى في غياب

1 . اعتمدنا في صياغة هذه التعاريف من الكتب ذات الصلة. أنظر من أجل التوسع: ماتيوزليزروس (2010) **الدليل العملي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية**. ترجمة محمد الجوهري. مصر، المركز القومي للترجمة. القاهرة. ص. 48 – 49.

Guibert et Jumel, G (1977) *Méthodologie des pratiques de terrain en sciences humaines et sociales*. Edition Armand Colin

مشروع مجتمعي وعلمي محدد الغايات والأهداف، ومؤطر بنصوص قانونية تحميه من الزلل والجنوح. لذلك يتطلب الحديث عنه استحضار ثلاثة مستويات؛ يهم المستوى الأول الغايات المجتمعية الكبرى، ويهم المستوى الثاني المشروع الفردي لِمُنْجِزِ البحث، ويهم المستوى الثالث المرجعية القانونية التي تحدد شروطه ومبادئه.

وإذا كان المستوى الأول مُتَضَمَّناً فيما يحدد هوية مجتمع ما وغاياته، والذي يعد الدستور أبرز مظاهره، وإذا كان المستوى الثاني مرتبطا بطموحات الباحث ومشروعه الشخصي وأهدافه، فإن المستوى الثالث له طبيعة مؤسسية مبنية على أسس المرجعية الجامعة والغايات المجتمعية، ومُؤَطِّرَة لسلوكات الأفراد بما يحمي هذه الغايات، ويحقق النجاعة المطلوبة، ويتجنب كل ما من شأنه الإخلال بالأخلاقيات المهيكلة للبحث العلمي.

للتمييز بين هذه المستويات سنعمل في هذه الدراسة على التمييز بين ما تسعى إليه الغايات المجتمعية بالنظر في المرجعية الدستورية وكيفية تحديدها للبحث العلمي وغاياته، ونناقش علاقة الأفراد، باعتبارهم باحثين، بهذه الغايات ضمن مقولة جامعة هي أخلاقيات البحث العلمي، ثم ننظر إلى المستوى التقنيني اعتمادا على مفهوم الأخلاق المعيارية باعتباره المفهوم المؤطر للمرجعيات القانونية والمحدد لها.

وَرَدَ مصطلح البحث العلمي في الدستور المغربي ضمن فقرات الفصل 168 الْمُؤَطِر بهيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية حيث نقرأ (يُحْدَثُ مجلس أعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي) بوصفه (هياة استشارية مهمتها إبداء الآراء حول السياسات العمومية، والقضايا الوطنية التي تهم التربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين وسيرها. كما يساهم في تقييم السياسات والبرامج العمومية في هذا المجال)

يسمح لنا هذا الفصل الدستوري بتقديم الملاحظات الآتية:

1. إدراج الحديث عن مهام المجلس الأعلى للتربية والتعليم ضمن إطار أعم هو هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية؛ أي إن هذه المهام ذات طبيعة استراتيجية وليست قطاعية محدودة؛ وهو ما يمكن تأويل مفهوم البحث العلمي ضمنه؛

2. جَعْلُ البحث العلمي واحدا من مهام المجلس بما يفصله عن القضايا الكبرى للسياسات التعليمية والتربوية والتكوينية؛ أي إن البحث العلمي يحتل مكانة خاصة ضمن النسيج العام لقضايا التربية والتكوين: لذلك وُسِمَ المجلس الأعلى (للتربية والتكوين) و(البحث العلمي)؛

3. الربط بين البحث العلمي وهيئات النهوض بالتنمية البشرية والتنمية المستدامة والديمقراطية التشاركية باعتبارها الإطار العام الحاضن للمجلس ومهامه، يجعله في قلب الغايات الكبرى للمجتمع المغربي. غير أن تبعات هذا الربط ستكون كبيرة لأنها ستعطي الأولوية والعناية لنوع من البحث وُتهَمِّشُ نوعا آخر، وكأنه كُلفة زائدة. هكذا ستمُنح البحوث العلمية والتكنلوجية مكانة استراتيجية، وتُحوَّلُ بحوث العلوم الإنسانية إلى موضع الابن العاق الذي لا مكان له في التصنيف.

لتأكيد صحة ما سبق سنعمل على استحضار النصوص القانونية المُؤَطِّرَة للبحث العلمي بالمغرب في صورة ظهائر ومراسيم وقوانين خاصة، أو صورة استراتيجيات رسمية كبرى مُعتمدة من قبل الجهات المشرفة على البحث العلمي، وسنستحضر التقييمات التي قدمتها تقارير رسمية مدعومة بتوصياتها واقتراحاتها، كما سنعمل على مناقشة مفاهيم مُؤَطِّرَة للبحث العلمي من قبيل أخلاقيات البحث العلمي، والأخلاق المعيارية ذات الصلة بالمرتكزات القانونية.

أولا: البحث العلمي والنصوص المرجعية المُؤَطِّرَة

يُؤَطَّرُ البحث العلمي في المغرب بنصوص قانونية تحدد شروطه ومجالاته وفضاءاته ومسؤولياته ومكوناته[2]. ورغم أهمية هذا التأطير القانوني فإنه يكاد يُغَيِّبُ أبعادا ذات أهمية قصوى مثلما هو الحال مع أخلاقيات البحث التي تبقى اختيارا غير مقيد بمواثيق ونصوص ملزمة تُوَازِنُ بين الأخلاق السلوكية ومعيار الحقوق والواجبات باعتباره الأساس الذي تترسخ به قيم المواطنة القائمة على العدالة والمساواة.

تكاد المعايير المتداولة تقتصر على الواجبات التي على الباحث الالتزام بها، والتي تَبْرُزُ في صيغة ميثاق للبحث يوقعه الطالب الباحث المقبل على إنجاز أطروحة علمية[3]

2 . تتكون المنظومة الوطنية للبحث والابتكار من الهيئات والهياكل التالية: القطاعات والمؤسسات العمومية التي تعد السياسة الوطنية في مجال البحث: اللجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية؛ قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛ أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات؛ –المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي–هياكل تفعيل السياسة الوطنية في مجال البحث: المركز الوطني للبحث العلمي
أنشطة البحث: هياكل الوجائه بين الجامعات والمقاولات والمحاضن من أجل خلق المقاولات الابتكارية وأقطاب الكفاءات ومشاتل المقاولات ومدن الابتكار والأقطاب التكنولوجية.
والتقني والجامعات والمؤسسات غير التابعة للجامعات والمؤسسات العمومية للبحث.
هياكل تثمين نتائج هياكل التقييم الداخلي والخارجي لأنشطة البحث:
الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛
الهيئة الوطنية للتقييم التابعة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
https://www.enssup.gov.ma/ar/systeme-national-de-recherche-et-d-innovation-snri

3 . يحدد ذلك من خلال ميثاق الطالب. أنظر تفاصيل ذلك من خلال النموذج المعتمد بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء. https://www.univh2c.ma/ar/page/mkhtbrat-albhth

ليتم اعتماد الآلية التقنية معيارا للتقييم. والحال أن الموضوع أكبر من ذلك؛ لأن الصيغة المعتمدة تُبْقِي النقاش ضمن دائرة أخلاقيات البحث العلمي بالصيغة التي تم تداولها في مختلف الممارسات والأبحاث، والتي تشترط مبادئ الأمانة العلمية والموضوعية والمسؤولية الأخلاقية. والحال أن الأمر ينبغي أن ينتقل من مجال أخلاقيات البحث إلى الأخلاق المعيارية للبحث العلمي مع توسيع مفهوم البحث في مختلف مجالاته العلمية الحقة والإنسانية.

لتوضيح هذا الأمر يصبح الحديث عن الأخلاقيات المعيارية جزءا من متطلبات إنجاز بحث تتوافر فيه الشروط العلمية ويستجيب لما تقتضيه الأخلاقيات الضرورية التي يتم اعتمادها، كما يصبح من الضروري التخلي عن التصور التراتبي للعلوم والذي يُعْلِي من شأن العلوم الحقة ،ويُبَخِّسُ قيمة ما يُنْجَزُ في العلوم الإنسانية؛ لأن لذلك انعكاسات سلبية علميا ومجتمعيا ونفسيا وقانونيا، ذلك أن التقنينات الموجودة في المجال تكاد تقتصر في اعتمادها الأخلاق المعيارية على البحوث في العلوم الحقة مع التغييب شبه التام لها في بحوث العلوم الإنسانية. وهو ما يطرح إشكالا كبيرا مقتضاه: لماذا يتم التقنين للأخلاق المعيارية في البحوث الحقة، ويتم تغييبه في العلوم الإنسانية؟

تتحدث الوثائق الرسمية[4] عن البحث العلمي وآفاقه من خلال مرجعيات متعددة فترى أنه يخضع لتغييرات كبيرة ذات طابع سياسي واقتصادي وإيديولوجي تنسجم وسعي المملكة نحو التحديث وترسيخ الديموقراطية. وقد ترتبت عن هذه التحديدات عدة نتائج أهمها ربط البحث العلمي بحاجات الطلب الاجتماعي باعتباره ما يحدد الحقول المعرفية التي ينبغي تنميتها، وكذا أساليب وأدوات العمل التي يتعين اعتمادها لتحقيق النتائج المنتظرة، والتي تراعي ما ورد في الرؤية الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في أفق 2025.

يعتقد قارئ هذه الخلفية المؤطرة أن العلوم الإنسانية ستكون في قلب الاختيارات الكبرى للبحوث لأنها الأقدر على تحقيق سعي المملكة نحو التحديث وترسيخ الديمقراطية باعتبارها الغايات الكبرى المعلنة، لكن أفق انتظاره سيتكسر عندما يطلع على تفاصيل هذه الرؤية أو الاستراتيجية المغربية للابتكار والتي تحدد أهدافا متوسطة المدى، وأخرى طويلة المدى .

تهدف الإستراتيجية على المدى المتوسط إلى تمكين المغرب من التموقع في مصاف الدول المنتجة للتكنولوجيا، والدفع به قدما بالاقتصاد ليصبح ذا قيمة مضافة

4 . انظر تفاصيل ذلك في موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر
https://www.enssup.gov.ma/ar/systeme-national-de-recherche-et-d-innovation-snri

عالية، وبالتالي تحسين جاذبية المغرب للاستثمارات الخارجية. أما الهدف على المدى الطويل فيتعلق أساسا بخلق محركات جديدة وحيوية لنمو اقتصادنا مستقبلا...هذه الأهداف هي التي حددت المحاور الكبرى لاستراتيجية (مغرب الابتكار). هكذا تم تحديد الأولويات الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجي اعتمادا على تحيينات قامت بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر خلال سنة 2014 وانتهت فيها إلى تحديد ست أولويات تتعلق بالبحث النظري والبحث التطبيقي هي:

1. الصحة والبيئة وجودة الحياة؛
2. الفلاحة والصيد البحري والماء؛
3. الموارد الطبيعية والطاقات المتجددة؛
4. صناعة الطائرات والسيارات والنقل واللوجيستيك والتكنولوجيات المتقدمة؛
5. التربية والتكوين؛
6. العلوم الإنسانية والتحديات المعاصرة للمجتمع المغربي.

نستنتج مما سبق أن هناك ارتباكا في تحديد صفة البحث العلمي، حيث تسميه الوثائق الرسمية أحيانا البحث التكنلوجي، وأحيانا البحث التطبيقي، وأحيانا البحث النظري. والحال أن لكل بحث مجاله وإطاره المرجعي[5]، كما أن العناية الممنوحة للبحوث ذات الصلة بالعلوم الحقة تبرز من خلال عددها مقارنة مع العلوم الإنسانية (أربعة مجالات للعلوم الحقة، ومجالان للعلوم الإنسانية)، كما أن الشكل يعكس الحكم حيث إن ترتيب العلوم الإنسانية ضمن المجالين الأخيرين يؤكد الحكم القائل: الأولى في المبنى أولى في المعنى[6].

كي نؤكد صحة هذا الاستنتاج سننظر في وثائق أخرى بعضها قطاعي يهم الوزارة، وبعضها جهوي يهم الجامعة أو نموذجا منها. فضمن الوثائق الرسمية يتم التقنين لمجتمعات الابتكار ضمن ببرنامج وطني لإنشاء مجمعات الابتكار[7] (CI) تشرف عليه الوزارة في مختلف جهات المملكة. هذا البرنامج مكون رئيسي من استراتيجية الابتكار الوطنية، التي وضعتها الوزارة المكلفة بالصناعة والتجارة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي.

5 . تحديد صفة الحث تؤدي إلى اختيارات علمية ومنهجية متعددة حيث إن البحث متعدد بتعدد أطره ومرجعيته ومقاصده، لذلك نجد أنواعا من البحوث من بينها البحوث النظرية والتطبيقية والميدانية والإجرائية والتجريبية والكمية والوصفية...

6 . هذه قاعدة معتمدة في تحليل الخطاب حيث إن الرتبة ليست مجرد اختيار شكلي، بل إنها حاملة لدلالات يحددها سياق التوظيف.

7 . أنظر تفاصيل ذلك في :
https://www.enssup.gov.ma/ar/valorisation-des-resultats-de-la-recherche-et-innovation

يهدف هذا البرنامج الى أن يخلق حول الجامعة أرضية موحدة لمراكز البحث والتطوير والشركات وهياكل التثمين وحاضنات الشركات المبتكرة والخدمات المشتركة، وذلك بهدف تحفيز الابتكار والإبداع المتميز والتشغيل النوعي وتثمين نتائج الباحثين المغاربة، وبالتالي المساهمة في انتقال المغرب من مستوى الاستهلاك التكنولوجي إلى مستوى التطوير والإبداع التكنولوجي.

وإذا بحثنا في نماذج الجامعات وجدنا معطيات دالة؛ ففي جامعة الحسن الثاني، مثلا، نجد أنها تضم 99 مختبراً معتمداً للفترة 2028–2025، مكونة من أكثر من 400 فريق بحث. وتتوزع أنشطة البحث بالجامعة على ست مجالات رئيسية:

1. الهندسة والعلوم التقنية 47 مختبراً– العلوم الطبية 10 مختبرات– الفنون والآداب والعلوم الإنسانية 18 مختبراً؛

2. الاقتصاد والتسيير17 مختبراً؛

3. القانون: 6 مختبرات– علوم التربية: مختبر واحد[8].

المقارنة بين عدد مختبرات العلوم الحقة تجعلنا أمام أرقام دالة حيث نجد 74 مختبرا مقابل 25للعلوم الإنسانية بما فيها القانون وعلوم التربية. ورغم أن هذه الجامعة تضم دارا لعلوم الإنسان : قطب التميّز في العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، فإن مهامها ومواردها تبدو ضعيفة مقابل التحفيزات المخصصة للبحث في العلوم الحقة لأن أهدافها صيغت بأفعال غير إجرائية من قبيل تشجيع وتثمين وخلق فرص تمويل وتحسين بيئة العمل وتحسين ظروف عمل الباحثين ومعالجة نقص المكاتب للأساتذة الباحثين.وتشجيع إنشاء مجلات علمية بهدف فهرستها في قواعد بيانات دولية ودعم اقتناء الموارد البيبليوغرافية في مجالات العلوم الإنسانية، القانونية، الاقتصادية والاجتماعية...وهي الأفعال التي تحتاج إلى أجرأة مضبوطة وقابلة للقياس والتقييم.

ثانيا: البحث العلمي في التقارير الرسمية

تقريران رسميان أُنْجِزَا من قبل لجنتين متعددة المشارب والتخصصات، واعتبرا إطارين مرجعيين للكثير من القرارات الاستراتيجية هما تقرير الخمسينية الذي صدر سنة 2005، وتقرير النموذج التنموي الذي صدر سنة 2021، ورغم تعدد القضايا والمجالات التي تناولاها فإننا سنركز على ما له صلة بموضوع دراستنا: البحث العلمي في علاقته بالشروط التقنينية المنظمة له.

8 . https://www.univh2c.ma/ar/page/mkhtbrat-albhth

يقدم تقرير الخمسينية تقييما سلبيا لوضعية البحث العلمي بالمغرب سواء من حيث علاقته بالجامعة أو من حيث أدواره ووظائفه ؛إذ هو شكل آخر لأزمة الجامعة المغربية التي تجلت في تأخره وانفصاله عن التنمية، وعدم إجابته عن حاجات باقي القطاعات الاقتصادية ناهيك عن ضعف صلته بالديناميات الجهوية والمحلية (والواقع أن صحوة البحث العلمي المغربي تبقى اليوم متأخرة، و لم تدخل بعد في عداد أولويات البلاد؛ إذ لم يكن المجهود المكرس للبحث والتطوير ليتجاوز 0،3 في المائة من الناتج الداخلي الخام قبل سنة 1999 حيث تم تقديره سنة 2003 ب 27% .كما أن علاقة البحث العلمي بالقطاعات الاقتصادية وبالديناميات الجهوية والمحلية تظل جد ضعيفة)[9]

ورغم مرور ما يقارب ربع قرن فإننا نجد التقييمات نفسها تتكرر في تقرير النموذج التنموي حيث (يبقى نظام البحث العلمي الوطني ضعيفا، رغم بعض الجهود المبذولة لتحسين جودته. وقد بلغت مساهمة الإنتاج العلمي للمغرب، برسم سنة 2016، حوالي 1.51 ‰ من الإنتاج العالمي، أي أقل من إنتاج العديد من البلدان الأفريقية والعربية التي ناهزت 4 ‰ في المتوسط 21. وموازاة مع ذلك، صنفت خمس جامعات مغربية فقط ضمن التصنيف المعياري الدولي فيما يخص البحث العلمي، ولكن في مراتب أدنى من.1.000)[10]. وعندما يطرح سؤال الأسباب المفسرة لهذا التأخر، فإن التقرير يربطها بعدة أمور من أهمها أن الإصلاحات التي خضع لها نظام التعليم العالي تمحورت (حول تنويع عرض التكوين، وإعادة تنظيم الشق البيداغوجي وحكامة المؤسسات الجامعية. ومع ذلك، وباستثناء بعض الحالات القليلة، فإن هذه الإصلاحات لم تمكن المغرب من التوفر على تعليم عال ذي جودة عالية، فيما لم يتمكن البحث العلمي من الاستفادة من الاهتمام اللازم لتطويره، ويعاني من انخفاض شديد في الموارد المخصصة وتشتت للكفاءات وغياب شبه كلي للرؤية والحكامة.)[11]،كما أن التعليم العالي والبحث العلمي يعانيان (من استراتيجية وطنية غير واضحة، ومصممة من منظور فوقي (من أعلى إلى أسفل)، دون رؤية واضحة، وتعاني من عدم الانسجام في عمل العديد من الأطراف المعنية، والذي يغذي، غالبا، مقاومة الإصلاحات المقترحة. كما يعاني تنفيذ الإصلاحات، عند إجرائها، من تأخيرات كبيرة تبطئ الاعتماد الفعلي للمراسيم التطبيقية المتعلقة بالقوانين الرئيسية الهادفة إلى إصلاح النظام)[12].

9 . 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة ،2025، اللجنة المديرية للتقرير، التقرير العام، ص 113.

10 . تقرير النموذج التنموي، الملحق رقم 2، مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل 2021، ص 94.

11 . نفسه، ص 93.

12 . نفسه، ص 94.

وإذا كان التقرير يربط تأخر البحث العلمي بجوانب بيروقراطية فإنه يشدد على غياب التحفيزات المؤطرة بالنصوص القانونية الضامنة لحكامة جيدة، ذلك أن (الميزانية المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي جد ضعيفة، بما أنها لا تمثل سوى نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي) حوالي 11 مليار درهم في سنة 2019 (، منها 81 % مخصصة للتسيير) أكثر من 60 % منها مخصصة للأجور (و19 % للاستثمار، ويخصص من هذه الميزانية حوالي 3 مليارات درهم للدعم الاجتماعي للطلبة. أما بالنسبة للبحث العلمي، فلا يتجاوز المبلغ المخصص له ما يعادل 200 مليون درهم.)[13].

ورغم ما يبدو للقارئ من ابتعاد عن موضوع البحث العلمي فإن عمق التقرير يجعله مركزيا عندما يقدم توصيات تحتاج إلى آليات قانونية ومسطرية سيكون من الصعب الارتقاء بالبحث العلمي في ظل غيابها. هكذا (توصي اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد بتمكين مؤسسات التعليم العالي من الاستقلالية، وتكريس مركزية الطالب، وتعزيز تكامل نظام التعليم الجامعي مع التكوين المهني، والرقي بالبحث العلمي، وذلك من خال وضع نظام يعيد التقدير للباحث ونظام للتمويل المستقل، على أساس المساءلة والتميز. ويعد تنفيذ هذه التوجهات شرطا مسبقا ضروريا لكسب رهان العلم والمعرفة)[14].

ينبغي التأكيد على أهمية ربط التقرير بين إعادة النظر في التشريعات المنظمة للبحث العلمي من خلال إعادة النظر في التشريعات المحددة لصلاحيات الجامعات، وتحفيز الباحثين، وتقديرهم[15] من خلال نظام أساسي جاذب للأستاذ الباحث

(يجب أن يكون البحث العلمي معيارا رئيسيا لتقييم النظام الجامعي ومحفزا لاستقطاب أفضل الأساتذة الباحثين. كما يجب ربط ترقيهم، تبعا لذلك، بالتميز العلمي، وأن يتم تقييمهم عن طريق جهاز خارجي مستقل. فضا عن ذلك، فإن التحفيزات التي تهدف إلى تمكين الأستاذ–الباحث من استقلالية تسييره لميزانية البحث العلمي الخاصة به،

13 . تقرير النموذج التنموي، الملحق رقم 2، مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل 2021، ص95.

14 . نفسه، ص 95.

15 . يتحدث التقرير عن طموح مرتبط بالتوجهات الاستراتيجية وضمنها منظومة بحث علمي قائمة على استقلالية التقييم والتمويل.

(يمكن اعتماد آلية تقييم علمية صارمة من ضمان الضبط واعتماد أخلاقيات البحث وتثمين ثقافة التميز، وتحقيق التوازن إزاء الاستقلالية الممنوحة لهيئات حكامة المؤسسات الجامعية. ويجب أن تسند آلية التقييم هذه إلى مجلس علمي مستقل يمكن تشكيله من شخصيات علمية مغربية وأجنبية مشهود لها بخبرتها على الصعيد الدولي، ومن بينها مغاربة العالم. ويجب أن يكون مثل هذا المجلس أيضا في قلب نظام تمويل البحث من خال دعوات سنوية لإنجاز مشاريع حول موضوعات استراتيجية للبلاد.

ومن أجل تحفيز وتشجيع تعبئة أوجه التعاون بين المؤسسات الجامعية والمقاولات، فإن إحداث آلية للدعم من شأنه أن يجعل من هذه المؤسسات أداة رئيسية للابتكار متاحة للمقاولات.) المرجع نفسه، ص، ص،97 – 98.

وكذا إلى استقطاب الكفاءات العلمية المغربية العاملة بالخارج والباحثين الأجانب، يمكن أن يعضد تلك الجهود المبذولة (إطار للاستقلالية، وحوافز مالية، وإعفاءات ضريبية[16]. وهكذا، يتبين أن هناك حاجة ماسة إلى تحيين النصوص المؤطرة للبحث العلمي من خلال إعادة النظر في هوية الجامعة وعلاقتها بباقي المؤسسات والحرص على استقلاليتها، مع إعادة الاعتبار والتقدير للباحثين من خلال تحفيزات مقننة وربط مشاريع البحوث بالحاجات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والإنسانية والأخلاقية المعيارية.

ثالثا: الإطار المفاهيمي والمنهجي: من أخلاقيات البحث إلى الأخلاق المعيارية

عادة ما يربط الحديث القانوني في مجال البحث العلمي بمصطلح أخلاقيات البحث[17]، مما يقود إلى التباسات متعددة يؤطرها مفهوم الأخلاق باعتبارها سلوكا اختياريا قد يتبناه البعض وقد لا يتبناه الكثيرون، ومفهوم القانون باعتباره إلزاما مقننا ومشروطا بمواضعات وآليات ونصوص. لذلك سنسعى في هذه الدراسة إلى التمييز بين الأمرين من خلال إعادة صياغة كل مفهوم، وإبراز نتائج الأخذ به.

لتحقيق هذا التمييز سنعمل في مرحلة أولية على تقديم المفاهيم، ثم نعمد في مرحلة ثانية على دراسة الكيفية المعتمدة في التقنين لمجالات البحث العلمي في المغرب سواء أتعلق الأمر بالعلوم الحقة أم بالعلوم الإنسانية.

وإذا كان البحث العلمي مسؤولية علمية تتطلب التقيد بالأخلاقيات المحددة لذلك من مسؤولية وموضوعية وصدق وأمانة فإن مفهوم الأخلاق نفسه يبقى غامضا مما يجعله في حاجة إلى تدقيق، فما المقصود بالأخلاق؟ وما المقصود بأخلاقيات البحث العلمي وما مقوماتها وشروطها؟

تعرف الأخلاق عادة بأنها ما يحمد فعله قيميا ومجتمعيا وعلميا (الجابري 2001، ص31)، وأن الحديث عنها ينقلنا من مجال العقل النظري إلى العقل العملي والإجرائي والتدخلي؛ أي إلى ما يمكن ملاحظته وتقييمه مع ما يترتب عن ذلك من استحضار للعقل الأخلاقي الذي يؤسسه نظام القيم بحسب المجال الذي يتعلق به. ومعنى ذلك أن الحديث عن العقل الأخلاقي باعتباره ما يؤسس لنظام القيم مجتمعيا يصبح غير ذي جدوى في الحالات التي يتعارض فيها هذا النظام مع ما نصطلح عليه بالأخلاق القطاعية؛ لأن سلوك الجماعة أو أخلاق الجماعة قد يتعارض مع هذه الأخلاق التي يأخذ بها هذا القطاع أو ذاك.

16 . تقرير النموذج التنموي، الملحق رقم 2، مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل 2021، ص 98.

17 . هذا هو المصطلح الذي يرد في مختلف الوثائق حيث يحيل لفظ الأخلاقيات على المبحث الأكسيولوجي، الذي ينشغل بالأخلاق، ويعد مجالا لدراسة وصفية للعادات الأخلاقية والأنساق السلوكية والقيمية. أنظر:
Dictionnaire des concepts de la professionnalisation. Deboeck. Paris2014.

لتوضيح ذلك نرى أن مناقشة هذا الموضوع ممكنة من خلال ثلاثة مستويات:

1. المستوى المجتمعي:

يتبنى هذا المفهوم سلم قيم يسميها أخلاقا، والتي تراكمت عبر سنوات من الممارسات الاجتماعية ضمن ما نسميه الأفعال العملية التي يعدها المجتمع مرجعه، ومرتكز علاقات المتعايشين فيه، وهذه القيم ليست ثابتة، بل متغيرة بتغير الأزمنة والأمكنة والغايات؛ وهو ما تشهد به التحولات الكبرى التي عرفها المجتمع المغربي والتي سيمتد تأثيرها ليطول مختلف المجالات بما في ذلك مجال البحث العلمي.

فقد كانت القيم الاخلاقية مستقرة مجتمعيا ومصاغة ضمن مقولات أخلاقية تحكم علاقات الأفراد والجماعات، غير أن ثباتها سيتخلخل لتصبح موضوع تفاوض ضمن مسار التحولات الكبرى المتولدة عن الثورة التقنية ومشتقاتها. وكي نبين تجليات ذلك نقدم أمثلة تفسيرية، وليكن مثالنا الأول مرتبطا بقيمة النجاح التي كانت مقترنة بمقومات الاجتهاد والجدية والوضع الاعتباري لتصبح مقترنة بالحضور الإعلامي أو ما يطلق عليه شهوة الحضور بغض النظر عن قيمة ما يقدمه الراغب في هذا الحضور الطاغي. أما مثالنا الثاني فنعتمده من حقل المفاهيم القيمية ذات الصلة بالاستحقاق الذي كان مؤسسا على المجهود والبذل والتضحية فأصبح مقترنا بالقدرة على استغلال الفرص بصورة أقرب إلى الانتهازية.

إن أثر هذه التحولات في التعامل مع المنظومة الأخلاقية والقيمية لن يكون بعيدا عن باقي المجالات بما فيها مجال البحث العلمي.

2. المستوى الفردي

نعني به تدبير النفس وما ترتاح إليه في سياق من السياقات، وهو أمر قد يساير قيم المجتمع وقد يبحث عن مسوغات للاختلاف معها سلوكا وممارسة؛ ولعلك ما يؤكد ذلك هو أن علاقة الأفراد بالقيم الأخلاقية أصبحت علاقة تكتيك، إن لم نقل علاقة انتهازية تتغير بحسب الحاجة والموقف والفائدة؛ فقد يتم الالتجاء إلى الخزان القيمي التقليدي عندما تكون هناك حاجة إليه فيتبنى الفرد مفاهيم البركة والأجر والرضا، وقد يتم الالتجاء إلى القيم الحقوقية في حالات أخرى فيتم تبني مفاهيم الحق والانتماء والمواطنة.

يتحدث تقرير الخمسينية[18] عن التحولات التي كانت تطبع الفرد والمجتمع؛ فعلى المستوى الاجتماعي كانت القيم المهيمنة مرتبطة بقيم الخير والقناعة والصبر، الكلمة

18 . 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، التقرير العام، م ـ س، ص 69.

الحق والمعقول. وهي قيم أخلاقية كانت مستقرة مجتمعيا، لكنها أصبحت موضوع تفاوض ضمن مسار التحولات (الثورة التقنية– ثقافة حقوق الإنسان ومبادئها)؛

3. مستوى الأخلاق القطاعية المعيارية[19]

تبنى الأخلاق القطاعية على قواعد كلية ذات صلة بالتنصيص القانوني الملزم، والذي يسمح بتجاوز المشاكل الأخلاقية ذات الصلة بالنزوعات الفردية أو المصالح الفئوية، وعدم التعويل على الكبرياء العلمية تجليات هذا النوع من الأخلاق تبدو في التأطير القانوني لتخليق الحياة العامة، أو تخليق قطاعات معينة مثل الطب والعلوم الطبيعية والتقانة.

ينقلنا هذا المستوى من الحديث عن الأخلاق باعتبارها سلوكات ومواقف اختيارية، إلى التخليق باعتباره قرارات ملزمة وتقنينات تشريعية مؤطرة بالنصوص والإجراءات التنفيذية. وهو ما سيكون له انعكاس على عدة مجالات بما فيها مجال البحث العلمي الذي لامكن التعويل فيه على الأخلاق بمعناها العام، فهل تم اعتماد هذا الأمر؟ وإذا كان قد تحقق فما نصيب العلوم الإنسانية منه.

سنعمل في الفقرات التالية على القيام بمقارنات وصفية ترصد ما تم اعتماده في الجامعات المغربية ونقارنه ببعض التجارب العربية الأخرى ثم نخرج باستنتاجات نراها ضرورية.

رابعا: البحث العلمي والأبعاد الأخلاقية

عندما يتم الحديث عن البحث العلمي من منظور أخلاقيات البحث فإن الحديث يكون ذا أبعاد مركبة: تتداخل فيها المصالح الفردية، والاعتبارات المؤسسية والقانونية، والحقوقية، والتقنية، والإشرافية... وتتحدد أهم الأبعاد في:

- البعد الأخلاقي: البحث العلمي ذو صلة وثيقة بالأخلاق، بما أن الأمر يتعلق بالالتزام بجملة من المبادئ كالأمانة، وحقوق الغير، والموضوعية... ويظهر هذا البعد بتأمل الكلمات المتداولة في حالة عدم الالتزام بالمقتضيات الأخلاقية (سرقات، انتحال، سطو..)
- البعد القانوني: (الملكية الفكرية) – عقوبات الانتحال والسطو على ملكية الغير؛
- البعد الحقوقي: ما له صلة بمبادئ الحرية والمسؤولية والكرامة والحقوق الذاتية...؛
- البعد التقني: باعتباره آلية من آليات المرجعية الأخلاقية من خلال الاستعانة بالكثير من البرمجيات المضادة للسرقة (Logiciels anti-plagia)، بهدف الكشف عن

19 . نقصد بمفهوم الأخلاق المعيارية المبادئ المؤسسة على نصوص قانونية ومرجعية تحدد الحقوق والواجبات والعقوبات، وقد استعرناه من التصورات الواردة في كتاب:
فيرجينيا هيلد؛ أخلاق العناية، ترجمة ميشيل حنا متياس، علم المعرفة، عدد365 ،2008.

مظاهر السرقة والانتحال في البحوث المنجزة أو المعدة للنشر، (بعض الجامعات المغربية عملت على اقتنائها)، فضلا عن وجود محركات البحث للوصول إلى الغاية ذاتها؛

• البعد المعرفي: التمثلات التي نكونها حول قيمة المعرفة الواردة من الجامعة: تصبح الجامعة موضع ريبة وشك كلما ثبت على الباحث خرق المعايير الأخلاقية؛ إضافة إلى تبخيس قيمة الشهادات الجامعية.

لا نقف موقفا تراتبيا من هذه الأبعاد التي نعد كل واحد منها مهم في جانب من الجوانب التي يغطيها، لكننا سنركز على ما يسمح بإخراجها من البعد الأخلاقي في معناه العام، وإدخالها ضمن مجال الأخلاق المعيارية المقننة بالنصوص والإجراءات القانونية المعتمدة في البحث ذي الصلة بالعلوم بشكل عام، وبالعلوم الإنسانية بشكل خاص مع الاعتناء بسؤال أساس وهو: لماذا تحضر الأخلاق المعيارية في مجال البحث في العلوم الحقة وتكاد تغيب في مجال العلوم الإنسانية؟

خامسا: الإطار القانوني للبحث العلمي في المغرب: التقنين للأخلاقيات المعيارية بين البحث في العلوم الحقة والعلوم الإنسانية

تمكننا الوثائق المؤطرة للبحث العلمي بالمغرب من فهم مدلولاته ومقوماته، وهكذا إذا عدنا إلى قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر[20] المحدد لمقاييس ترقي الأساتذة الباحثين في الدرجات وجدنا أن هذه المقاييس مقسمة إلى مجالين اثنين؛ هما أنشطة التعليم وأنشطة البحث العلمي، وإذا كان المجال الأول مهما، فإن ما يهمنا في هذا السياق هو المجال الثاني وما يمكن أن يسمح به من فهم للتصور المؤسسي لمعناه ودلالته.

يقسم البحث العلمي إلى عناصر هي الإنتاج العلمي الذي يتضمن المقالات العلمية المنشورة في مجلات متخصصة محكمة وطنية أو دولية، ومؤلفات في البحث، ومنشورات في أعمال المؤتمرات مع لجن القراءة. هذه التحديدات العامة تجمع بين المهام (إما بصفة مسؤول أو مساهم في تصور أو في تسيير بنية للبحث أو وحدة للتكوين)، كما أنه يقدم تعريفا عاما (كل الأعمال التي تدخل في مجال البحث) وهو ما يعني، في نظر المشرع، أن مفهوم البحث لا يحتاج إلى تحديد.

إضافة إلى ذلك تفهم هذه الوثيقة البحث العلمي باعتباره جزءا من المفاهيم التربوية لصاحبه حيث تستحضر مهام التأطير لأبحاث الدكتوراه أو الماستر أو المشاركة في لجن المناقشة، وإنجاز مشاريع بعقود بحث ممولة وتقديم أنشطة الخبرة والتقييم العلمي

20 . قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 2171.12 الصادر في 13 رجب 1433

على المستوى الوطني أو الدولي، وأخيرا الابتكار والتقويم القائمين على تنشيط البنيات المتفاعلة مع المحيط السوسيو اقتصادي وتنظيم تظاهرات علمية، وإبداع براءات الاختراع وإنجاز نماذج أولية، ومحاضن المشاريع ومشاريع البحث والتنمية.

يسمح لنا هذا الوصف العام لمعنى البحث العلمي في هذه الوثيقة بالاستنتاجات الآتية:

1. الخلط بين مهام البحث العلمي والمهام التكوينية والتربوية؛

2. الخلط بين البحث العلمي والمهام التسييرية والتدبيرية؛

3. الخلط بين البحث العلمي والانفتاح على المحيط السوسيو اقتصادي؛

4. الخلط بين المهام التدبيرية والإشعاعية والبحث العلمي القائم على الاختراع ومحاضن المشاريع ومشاريع البحث والتنمية؛

5. عدم التمييز بين البحث العلمي في العلوم الإنسانية والبحث في العلوم الحقة، حيث يسمح الأول ببراءة الاختراع ومحاضن المشاريع التي تتوافر شروطها بينما يصعب ذلك في النوع الثاني.

ما يستنتج من هذه التحديدات أن هناك تداخلا وخلطا في التمثل المؤسسي للبحث العلمي ووظائفه، واتخاذه البحث في العلوم الحقة معيارا للتقييم، وقياسه البحث في العلوم الإنسانية عليه دون مراعاة الخصوصيات والإكراهات.

نقرأ في المادة الرابعة من مرسوم النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي (يُعْهَدُ إلى الأساتذة الباحثين بالمهام التالية:

– إغناء البحث العلمي والمساهمة في نشر وتقييم وتثمين نتائجه؛

– المساهمة في تطوير البحث العلمي التنموي بشراكة مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والجماعات الترابية والقطاعات الإنتاجية والمجتمع المدني؛)[21].

لا تحدد المادة الرابعة بوضوح معنى البحث العلمي، بل تجعله مفهوما عاما (إغناء البحث العلمي) كما أنه تخلط بين مهام إنجازه، ومهام الإشراف عليه من خلال فعلي التقييم والتثمين لنتائجه المرتبطين بالإشراف أو عضوية اللجان. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المادة تتحدث عن مفهوم آخر للبحث العلمي يربطه بالتنمية (المساهمة في تطوير البحث العلمي التنموي) والحال أن معيار هذه التنمية غير محدد بصورة عامة، وغير

21 . مرسوم النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي رقم 2.23.545 الصادر في 15 من محرم 1455 (2أغسطس 2023)

محدد المؤشرات في مجال العلوم الإنسانية بصورة خاصة، كما أنه مقيد بشرط الشراكة مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والجماعات الترابية والقطاعات الإنتاجية والمجتمع المدني...أي إنه مقيد باختيارات من خارجه.

تحدد المادة الأولى للمرسوم المتعلق بإحداث المجلس الوطني للبحث العلمي[22] هيكلته التي يرأس مجلسها رئيس الحكومة بعضوية سلطات وهيئات متعددة، كما تتولى السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي كتابة هذا المجلس، وتحدد المادة الخامسة إحداث لجنة تقنية دائمة تترأسها السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي، بينما تحدد المادة السادسة مهام هذه اللجنة التقنية في:

– إعداد مشروع القرارات والتوصيات المزمع عرضها على المجلس قصد المصادقة عليها؛

– إعداد مشروع التقرير السنوي حول حصيلة الأنشطة المنجزة؛

– إبداء الرأي في القضايا الوطنية المتعلقة بأخلاقيات العلوم والتكنلوجيا؛

–القيام بمختلف أعمال التنسيق والتتبع والمواكبة من أجل تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس، وذلك بتنسيق مع السلطات الحكومية والهيئات المعنية.

تبدو مهام المجلس، حسب المرسوم، ذات طبيعة إدارية، كما أنه يحصر مفهوم البحث العلمي في ما هو تقني فقط، ويغيب ما يرتبط منه بالعلوم الإنسانية. وهو الأمر ذاته الذي نجده كهيمنا على القانون 80.00 المنظم للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني، حيث تحدد مواده طبيعة المركز ومهامه، إذ يسعى إلى السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العامة (المادة 2) وأنه مكلف بوضع برامج للبحث والتنمية التكنلوجية موضع التنفيذ، وذلك في إطار الاختيارات والأولويات المحددة من لدن السلطة الحكومية، والمساهمة في تعمم المعلومات العلمية والتقنية ونشر أعمال البحث والمساهمة في تحسين قيمة نتائج الأبحاث ونقلها، والقيام بأعمال التقييم والتتبع لجميع أنشطة البحث أو الخدمات التي يشارك فيها[23].

ويتكرر هذا الأمر في النصوص القانونية المتعلقة بإحداث الجائزة الكبرى للابتكار والبحث في العلوم والتكنلوجيا وميدالية العلوم والتكنلوجيا[24]، والتي تحدد شروط المشاركة في الابتكارات التكنلوجية أو أشغال أبحاث منجزة من لدن مواطنين

22 . مرسوم رقم 2.20.468 صادر في 9ذي الحجة 1442(20 يوليو 2021)

23 . ظهير شريف رقم 1.01.170 صادر في 11من جمادى الأولى 1422(فاتح أغسطس 2001) بتنفيذ القانون رقم 80.00 المتعلق بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني.

24 . مرسوم رقم 2.06.109 صادر في 3شوال 1427(26 أكتوبر 2006)

مغاربة أو أشخاص معنويين خاضعين للقانون العام أو الخاص (المادة الأولى). مما يعني أن البحث في العلوم الإنسانية خارج دائرة التفكير، وهو ما تفصل فيه المادة الثانية التي تؤكد مواصفات البحث المقصود بعبارات واضحة الدلالة (يمكن أن تشمل الابتكارات كل إبداع تكنلوجي في كل الميادين، ويمكن أن تكون أشغال البحث أطروحات دكتوراه أو أي عمل (بحث منجز داخل مقاولة أو عمل مبتكر من لدن باحثين أو أساتذة باحثين أوطلبة)، وكي يزول أي التباس بتأويل جملة (في كل الميادين) فإن المادة الخامسة تحدد عضوية اللجنة المكلفة بالتقييم والتي تخلو من أي جهة ذات صلة بالعلوم الإنسانية[25]، إضافة إلى أن طبيعة الميدالية التي تتنافس بشأنها البحوث هي ميدالية العلوم والتكنلوجيا أي إن مجالها محدد وطبيعتها بينة الدلالة.

جعل مصطلح البحث محصورا فيما بينها في الفقرات السابقة، يتم تأكيده بالاعتماد على عمليات الرصد الوصفي التي تبين أن عدة المؤسسات الجامعية التي لم تعد تعول على الأخلاق بمعناها العام واختارت التقنين المعياري القائم على ثنائية الحقوق والواجبات، قد أوقفت هذا الاهتمام على بحوث العلوم الحقة، و لم تول العناية نفسها لبحوث العلوم الإنسانية، وكي نبين ذلك سنحيل على نماذج لمشاريع ذات صلة بالموضوع، ثم نقارنها بتجارب عربية في المجال.

البلد والموضوع	ملاحظات
المغرب: لجنة أخلاقيات البحوث البيوطبية كلية الطب والصيدلة (جامعة محمد الأول)"[26]".	هذه لجنة قطاعية تهتم بمجالات محددة تهم البحوث البيوطبية
المغرب: قانون حماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية 2015 "[27]"	قانون له صلة بالأبحاث في العلوم الحقة (البيوطبية)
المغرب: الميثاق الأخلاقي لجامعة محمد الخامس"[28]"	ربط ديباجته بالتنمية الشاملة وتعزيز القيم الكونية والإنسانية في أقطاب الصحة والعلوم والتقنيات والعلوم الإنسانية والاجتماعية. - الإلتزام بالقيم المشتركة واحترامها. القيم التي يتأسس عليها: تثمين أواصر الانتماء- الثقة- التضامن من خلال: احترام الآخر- المسؤولية النزاهة- الإنصاف. (مع الإشارة إلى أن هذا الميثاق لا يعوض النصوص القانونية) العدالة وحماية الحقوق: يهم الباحث والمؤسسة والدولة من حيث احترام الملكية الفكرية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية أو التقنية وتحقيق التنمية للجميع من خلال إتاحة الفرصة لتعليم الكل، والاستفادة من منتجات العلوم والتكنلوجيا

25 . تنص المادة الخامسة على ما يلي:
تمنح الجائزة الكبرى من قبل لجنة تتكون من الأعضاء الآتيين:

تبين الاستنتاجات الأساسية أن المعتمد في المغرب يهتم كثيرا بالأخلاقيات المعيارية ذات الصلة ببحوث العلوم الحقة، وهو ما يعني أن البحوث العلمية مصنفة إلى نافعة وبدون جدوى، حيث تحظى الأولى بالرعاية والعناية والحرص على حمايتها بالتقنين الصارم ،وإخراجها من دائرة الأخلاق العامة إلى دائرة الأخلاق المعيارية، وحيث الثانية متروكة للأخلاق بمعناها العام وغير المقننة ،إذ باستثناء التشريعات التنظيمية التي تكاد تنحصر في شروط البحث وسنواته والجهات المسؤولة عن الإشراف عنه وإجازته،فإن باقي الجوانب تبقى مغيبة، وهو أمر يقود إلى جعل بحوث العلوم الإنسانية في مرتبة هامشية وغير ذات جدوى، مما يعكس التمثل الاجتماعي عنها حيث تقاس القيمة بالمردودية الآنية والمادية، وليس بالأثر الاجتماعي الممتد عبر الصيرورة الدينامية للمجتمع.

لا يختلف الأمر كثيرا في البلدان العربية عن الاختيارات المغربية، حيث تعطى الأولوية لنمط من البحوث العلمية، ويتم تجاهل أخرى،.أو في باقي التجارب العربية[29] التي نذكر منها:

– التجربة التونسية المتمثلة بالقرار الوزاري الخاص بإجراءات التجريب باستخدام أدوية(1990)

– التجربة الأردنية المتمثلة في إصدار قانون البحث الطبي (2001)

– التجربة المصرية المتمثلة في إصدار قانون حماية الملكية الفكرية (2002)

– التجربة الكويتية المتمثلة في إصدار القواعد الأخلاقية الإرشادية للبحث الطبي الحيوي(2009)

–التجربة السعودية المتمثلة في إصدار قانون أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية (2010) .

–السلطة الحكومية المكلفة بالبحث العلمي رئيسا؛ وعضوية السلط الحكومية المكلفة بالتجهيز؛ والفلاحة، والصحة، والصناعة. وأمين السر لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، ورئيس جمعية البحث والتنمية أوممثله، وأربع شخصيات علمية مشهورة تختارها السلطة الحكومية المكلفة بالبحث العلمي، وشخصية واحدة من القطاع المهني وقطاع المقاولات مقترحة من قبل رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

26 . http://fmpo.ump.ma/uploads/files/1/5b461454e535e.pdf

27 . يتعلق الأمر بالقانون رقم 13.28.والظهير الشريف رقم 1.15.110 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) تنفيذ القانون رقم 28.13 المتعلق بحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية. أنظر:
https://www.bibliotdroit.com/2020/06/2813-pdf.html

28 . flshr-um5.ac.ma

29 . اعتمدنا في صياغة هذه الفقرة على : دليل أخلاقيات البحث العلمي العربي والذكاء الاصطناعي(المبادئ والأسس والضوابط)،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إدارة العلوم والبحث العلمي،2023،2024،ص 21.

لم يقف الأمرعند الدول فقط،بل امتد إلى منظمات وهيآت مثلما هو الحال مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي أسست اللجنة العربية لأخلاقيات العلوم والتقانة2003، والشبكة العربية لأخلاقيات العلوم والتقانة في 2013 [30]. ورغم هذا الاعتماد في إعطاء الأولوية لبحوث العلوم الحقة والتقانة في البلاد العربية فإن بعض الاستثناءات تم تسجيلها مثلما هو الحال في لبنان التي أدرجت العلوم الإنسانية ضمن أخلاقيات البحث العلمي من خلال ما أسمته: إعداد شرعة المبادئ الأخلاقية للبحث العلمي2016 [31]، والتي حددت الممارسات المسؤولة في البحث العلمي بصفة عامة متطرقة لأخلاقيات البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية بالإضافة إلى العلوم الطبيعية.

خاتمة

أكدنا في الفقرات السابقة أن متطلبات البحث العلمي تقتضي استحضار التمييز بين التعويل على الأخلاق الفردية والعامة والأخلاق المعيارية المقننة التي تحددها النصوص والآليات التنفيذية لأنها لا تجيب عن أسئلة محتوى البحث العلمي فقط، بل لأنها تطول وظائفه المجتمعية وعلاقته بقيم المواطنة وحقوق الإنسان والتنمية البشرية. ولأنها تسمح بمراعاة طبيعة السياق والتحولات المجتمعية التي تقتضي استحضار أربعة أسس:

–الأساس الأول: موضوع إنتاج العلوم الحقة والإنسانية والتكنلوجية بالجواب عن سؤال: (أي علوم لأي مجتمع؟)، ذلك أن التقنين لأخلاقيات العلوم الحقة فقط يقدم جوابا مغلوطا قوامه أن المجتمع ليس في حاجة إلى العلوم التي تعبر عنه، وتحدد هويته، وتسمح بفهم واقعه وما يحتاجه؛ أي إن هذا المجتمع ليس في حاجة إلى الإبداع الأدبي من شعر ورواية ومسرح وتشكيل، والعلوم النفسية والدراسات الاجتماعية؛

– الأساس الثاني: علاقة البحث العلمي بالآخر من خلال تحديد آليات نقل العلوم الحقة والإنسانية وتوطينها، ذلك أن مقتضيات فعالية البحوث تبنى من خلال ما تقدمه، لكنها تبنى كذلك من خلال التفاعل مع التطويرات التي تعرفها في بلدان أخرى، وهو ما يتطلب وضع المعايير القانونية لهذا التفاعل كي لا يسود التسيب، والسطو؛

– الأساس الثالث: وظيفة العلوم وكيفية تسخيرها لخدمة التنمية البشرية دون المساس بالقيم الإنسانية، ذلك أن هذه التنمية لا تقتصر على ما يجري في العلوم الحقة، بل إن ذلك ينبغي أن يتم بالتوازي بينها وبين العلوم الإنسانية التي لها القدرة على التأطير والإبداع والفهم والتفسير لما يهم البشر والمجتمع؛

30 . أنظر تفاصيل ذلك في موقع المنظمة https://alecso.org/nsite/ar

31 . نفسه،ص 22.

– الأساس الرابع: ضرورة إخضاع التحفيزات إلى تعاقدات واضحة الأهداف والمجالات والالتزامات وعدم إبقائها في حدود العلاقات وصيغ التفاهم وجعلها جزءا أساسيا من مؤشرات تقييم عمل الباحث. وهو ما يتطلب اعتماد صيغها القانونية الملزمة للجميع والخادمة لنجاعة البحث العلمي في شقيه المرتبطين بالعلوم الحقة والعلوم الإنسانية.

تقوم هذه الأسس مقام التعليلات الموضوعية لمقتضيات التقنين لأخلاقيات معيارية منصفة وعادلة، وكي يتحقق ذلك ينبغي مراعاة:

– ضرورة اعتماد قواعد كلية تعمم على البحث في العلوم الحقة والعلوم الإنسانية، وتحدد أخلاقيات البحث العلمي في ضوئها، حيث تستحضر مختلف القواعد العلمية المعتمدة، لكنها تقيدها بقوانين ملزمة وإجراءات تنفيذية. أما المبادئ العامة لهذه القواعد الكلية فتتأسس على:

– اعتماد مبدأ الحقوق العلمية القائمة على الأمانة والموضوعية والنزاهة والصدق توطينا وإنتاجا بما يضمن السلامة وحقوق مختلف الأطراف؛ مع ربط الإخلال بهذا المبدأ بجزاءات تنفيذية معلنة وصريحة؛

– اعتماد مبدأ المنفعة وعدم الإضرار بمصالح الجماعات والأفراد، مع تكييفه بحسب طبيعة العلوم؛ ففي مجال العلوم الحقة يتم استحضاره من خلال ضرورة تقديم البحث لأجوبة عملية تساعد على مواجهة الفقر والنقص في الغذاء والماء والأمن دون الإضرار بالإنسان والبيئة وعدم الإضرار بحرمة الناس ومعطياتهم. وعلى مستوى العلوم الإنسانية التأكيد، قانونيا، على ضرورة احترام كرامة البشر، واختلافاتهم إنتاجا وتوطينا وتطويرا وتوظيفا؛ والرقي بأذواقهم وقيمهم. والدفاع عن الحرية المؤدية للإبداع؛ وتقديم أجوبة عن الإشكالات الكبرى التي يحتاجها المجتمع والإنسان، ورفض الانغلاقية في مختلف تجلياتها الفكرية والمذهبية والمرجعية، بما يضمن الانفتاح والتواصل المنتج مع علوم الآخر ومعارفه؛

– تجريم سلوكات القرصنة وعدم احترام حقوق الأغيار من ملكية فكرية وإبداعية اعتمادا على إجراءات قانونية ممعيرة، وليس اعتمادا على مواثيق أخلاقية غير ملزمة أو صعبة التنفيذ؛

– التنصيص على المسؤولية المؤسسية قانونيا من خلال تفعيل سياسات تلزم بتأسيس لجان أخلاقيات معيارية متخصصة من شأنها تقييم الممارسات والبحوث استنادا إلى مبادئ أخلاقية ممعيرة، وليست مزاجية أو إيديلوجية؛

– إلزامية تدريس أخلاقيات البحث وضمنها الأخلاقيات المعيارية للطلبة والباحثين في أفق تشبعهم بمبادئها؛ وحرصهم على احترامها؛

–التنصيص قانونيا على حماية الحريات البحثية، وحقوق الإنجاز والإبداع؛

– إنشاء مراصد علمية تشتغل بمؤشرات مستقاة من النصوص القانونية تقيس مدى الالتزام بالمبادئ الأخلاقية المعيارية في الجامعة، وفي مؤسسات البحث العلمي؛

–تحيين الأنظمة والنصوص القانونية وتفعيلها بما يجعلها متضمنة للمبادئ الأخلاق المعيارية.

لائحة المراجع

– الجابري، محمد عابد، **العقل الأخلاقي العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 .2001 .

– ماتيوسليزروس ، **الدليل العملي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية**. ترجمة محمد الجوهري. مصر،المركز القومي للترجمة. القاهرة.2010.

– فيرجينيا هيلد؛ **أخلاق العناية**، ترجمة ميشيل حنا متياس، عالم المعرفة، عدد2008،365.

–دليل أخلاقيات البحث العلمي العربي والذكاء الاصطناعي (المبادئ والأسس والضوابط)،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إدارة العلوم والبحث العلمي،2023،2024.

- Dictionnaire des concepts de la professionnalisation. Deboeck. Paris2014.

Guibert et Jumel, G. *Méthodologie des pratiques de terrain en sciences humaines et sociales*. Edition Armand Colin1977

تقارير

– تقرير النموذج التنموي، الملحق رقم 2، مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل 2021،

50– سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، التقرير العام.

بيبلوغرافيا

ظهائر ومراسيم وقرارات

–ظهير شريف رقم 1.01.170 صادر في 11من جمادى الأولى 1422(فاتح أغسطس 2001) بتنفيذ القانون رقم 80.00 المتعلق بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني.

–الظهير ا لشريف رقم 1.15.110 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) تنفيذ القانون رقم 28.13 المتعلق بحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية.

–مرسوم النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي رقم 2.23.545 الصادر في 15 من محرم 1455 (2 أغسطس 2023)

–مرسوم رقم 2.20.468 صادر في 9ذي الحجة 1442 (20 يوليو 2021)

–مرسوم رقم 2.06.109 صادر في 3شوال 1427 (26 أكتوبر 2006)

–قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 2171.12 الصادر في 13 رجب 1433

https://www.enssup.gov.ma/ar/systeme-national-de-recherche-et-d-innovation-snri

https://www.enssup.gov.ma/ar/systeme-national-de-recherche-et-d-innovation-snri

https://www.univh2c.ma/ar/page/mkhtbrat-albhth

https://www.enssup.gov.ma/ar/valorisation-des-resultats-de-la-recherche-et-innovation

http://fmpo.ump.ma/uploads/files/1/5b461454e535e.pdf

https://www.bibliotdroit.com/2020/06/2813-pdf.html

https://alecso.org/nsite/ar

flshr-um5.ac.ma